



سبل الحماية الاجتماعية والدعم الاقتصادي للعمال غير المنتظمة

المتضررين من وباء فيروس الكورونا "كوفيد-١٩" في مصر

ورقة سياسات

مارس ٢٠٢٠

ورقة سياسات ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الانسان

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

تأتى أزمة وباء فيروس كورونا لتؤكد أهمية إعادة النظر في توفير مظلة الحماية المتكاملة للفئات الأكثر ضعفاً وفقراً في المجتمع , فبالرغم من تضرر قطاعات كثيرة من المصريين من هذا الوباء في مصدر رزقه لكن تضرر العمالة غير المنتظمة هو الاكثر ضرراً وهو ما يستلزم سرعة الاستجابة لتوفير الدعم الكامل والحماية المتكاملة، لهذا نجتهد في هذه الورقة للإجابة على هذه الاسئلة التي أصبحت ضرورية وملحة وعاجلة , لتكون مساهمة منا في رفع الضرر عن أهلنا وأسرههم من العمالة غير المنتظمة .

ما العمل الآن وكيف نحمي العمالة غير المنتظمة ونحى أسرهم من انقطاع مصدر العيش؟ تحديد من هم؟ أين هم؟ كم عددهم؟ كيف سيتم وصول الدعم الرسمي لهم؟ وما هو دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وحماية العمالة غير المنتظمة ممن لا يملكون قوت يومهم وممن تضررت اسرههم من قطع ارزاقهم ؟.

أولوية حماية القطاع غير المنظم من العمالة

في مواجهة فيروس كورونا يتحدث الأطباء عن الفئات الأكثر عرضة أو الفئات الهشة وهي كبار السن ومرضي الأمراض المزمنة . وعلي الصعيد الاقتصادي فإن العمالة في القطاع غير الرسمي هي من الفئات الهشة والأكثر عرضة والتي تحتاج للمزيد من الدعم.

وبإلقاء نظرة عامة على اوضاع العمل في مصر نجد انه تبلغ اعداد من يعملون بأجر في مختلف القطاعات الاقتصادية في مصر ١٧,٦ مليون , مع العلم ان ٤٨,١٪ من العاملين بأجر مشتركون في التأمينات الاجتماعية.

أولاً: - العاملين بالحكومة وقطاع الاعمال العام والقطاع العام

وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٧١٩) لسنة ٢٠٢٠ في ١٦ مارس بتسهيل العمل ومنح اجازات مدفوعة الأجر بكامل المميزات والبدلات للعديد من العاملين بالحكومة وقطاع الأعمال العام والقطاع



العام وبذلك تم حل المشكلة بالنسبة إلى ٤,٥ مليون يعملون بالحكومة و ٨٧٤ ألف يعملون بالقطاع العام, وإن كانت هناك بعض الجهات التي تتعنت في تنفيذ ما جاء بقرار رئيس الوزراء.

ثانيا : القطاع الخاص

عمال القطاع الخاص المنظم داخل المنشآت وعددهم ٦,٢ مليون عامل مهم أن يتحمل اصحاب العمل تكلفة تعطيلهم خلال الأزمة كجزء من مسؤوليتهم تجاه العمال شركاء الانتاج ومؤكد أن ذلك سينعكس علي انتاجيتهم في العمل عقب عودة الشركات للانتظام بما يمكنه ان يعوض تكلفة تعطيل فترة الأزمة ويمكن لوزارة القوي العاملة ان تدعم بعض الشركات من صندوق الطوارئ.

لكن تبقى مشكلة القطاع غير المنظم والذي يضم حوالي ١٢ مليون مشتغل^١ لكن هذا الرقم يضم كل المشتغلين

ومنهم ١,٧ مليون صاحب عمل يستخدم آخرين ويدير عمله و ٢,٥ مليون يعملون لحساب أنفسهم ولا يستخدمون عمال و ٢ مليون يعملون لحساب الأسرة و ٥,٦ يعملون بأجر خارج المنشآت بالقطاع غير المنظم, وهذا هو جوهر المشكلة.

توجد فئتين من القطاع غير المنظم يدخلون ضمن القطاع الخاص الذي ترعاه الدولة وتوفر له السياسات الحمائية والتسهيلات المختلفة وهم:

الفئة الأولى :

أصحاب العمل بالقطاع غير المنظم يمكن دعمهم بمنحهم تخفيضات وتسهيلات في استهلاك المرافق (كهرباء ومياه وغاز وصرف صحي) خلال شهور الأزمة وتأجيل الاقساط المستحقة عليهم من القروض المصرفية خلال مدة الأزمة دون فرض أي فوائد إضافية أو فوائد تأخير وكذلك أقساط شراء الآلات والمعدات.

الفئة الثانية :

أصحاب العمل الذين يعملون لحساب أنفسهم ولا يستخدمون عمال يمكن معاملتهم بنفس طريقة الفئة الأولى وان كانت الأزمة ستكون أكثر تأثيراً عليهم.

^١ وفقاً لنتائج مسح القوي العاملة بالعينة لعام ٢٠١٧.



فهم رغم أنهم أصحاب عمل إلا أنه قد لا تتوفر لديهم مدخرات لتغطية فترة الأزمة التي لا نعرف من الآن إلى متى تستمر.

الفئة الثالثة:

التي تضم العاملين لحساب الأسرة ويصعب حصرهم بشكل دقيق خلال هذه الفترة وبحث طريقة تعويضهم المناسبة.

وهذه إشكالية في تحديد المستفيدين او العاملين بهذه الصفة.

الفئة الرابعة :

هي الفئة الأولى بالرعاية وهي العاملين بأجر في القطاع غير الرسمي خارج المنشآت والذين يبلغ عددهم حوالي ٥,٦ مليون ولنفترض انهم وصلوا الي ٦ مليون عامل .

هؤلاء يحتاجون لتأمين الحد الأدنى للأجور اللازمة لهم بواقع ١٥٠٠ جنيه شهريا بذلك نكون في احتياج لتوفير ٩ مليار جنيه شهرياً كتعويض لهم عن الأجور او ٢٧ مليار جنيه خلال الشهور الثلاثة القادمة.

نصائح منظمة العمل الدولية

أصدرت منظمة العمل الدولية دراسة عن تأثير وباء الكورونا على أوضاع العمال وزيادة البطالة وتعميق الفقر وفي تقييم أولي لتأثير مرض كورونا (COVID-19) على عالم العمل في العالم اوضحت إلى أن آثاره ستكون بعيدة المدى، وستدفع الملايين من الناس إلى البطالة والعمالة الناقصة وفقر العاملين، ويقترح تدابير من أجل مواجهة حاسمة، منسقة وفورية.

ذلك إن الأزمة الاقتصادية وأزمة الوظائف التي أحدثها انتشار وباء كورونا COVID-19 يمكن أن تؤدي إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل في العالم بنحو ٢٥ مليون شخص، وفقاً لتقييم جديد أجرته منظمة العمل الدولية.

^٢ دراسة بعنوان "وباء COVID-19 وعالم العمل: آثار المرض وردود الأفعال عليه" منظمة العمل الدولية



ولكن، إذا حدثت استجابة منسقة دولياً على صعيد السياسات، كما حدث في الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، فسيكون الأثر على البطالة العالمية أقل بكثير.

دعت الدراسة إلى اتخاذ تدابير عاجلة وواسعة النطاق ومنسقة في ثلاثة محاور:

١- حماية العمال في مكان العمل

٢- تحفيز الاقتصاد والتوظيف

٣- دعم الوظائف والدخول.

وتشمل هذه التدابير توسيع الحماية الاجتماعية، ودعم استبقاء العاملين في وظائفهم (عن طريق الدوام لوقت قصير، والإجازات مدفوعة الأجر، وغيرها من الإعانات)، والإعفاءات المالية والضريبية، بما فيها للمنشآت الصغيرة جداً والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. إضافة لما سبق، تقترح الدراسة تدابير على صعيد السياسة المالية والنقدية، والإقراض والدعم المالي لقطاعات اقتصادية محددة.

سيناريوهات مختلفة

استناداً إلى السيناريوهات المختلفة لتأثير وباء كورونا COVID-19 على نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى ارتفاع البطالة العالمية بنسب تتراوح بين ٥,٣ مليون (السيناريو "المتفائل") و٢٤,٧ مليون (السيناريو "المتشائم")، وذلك زيادة على عدد العاطلين عن العمل في عام ٢٠١٩ وعددهم ١٨٨ مليوناً. وللمقارنة، أدت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ إلى زيادة البطالة في العالم بمقدار 22 مليون شخص.

كما يُتوقع أن تشهد العمالة الناقصة (البطالة المقنعة) زيادة كبيرة، حيث تترجم العواقب الاقتصادية لتفشي الفيروس إلى تخفيضات في ساعات العمل وفي الأجور. إن العمل الحر في البلدان النامية، الذي



يعمل في كثير من الأحيان على تخفيف الأثر السلبي للتغيرات، قد لا ينجح هذه المرة في ذلك بسبب القيود المفروضة على حركة الأشخاص (مثل مقدمي الخدمات) وعلى السلع.

كما أن تراجع التوظيف يعني أيضاً خسائر كبيرة في دخول العمال. وتقدر الدراسة هذه الخسائر بين ٨٦٠ مليار دولار أمريكي و٣,٤ تريليون دولار مع نهاية عام ٢٠٢٠. وسيترجم هذا إلى انخفاض في استهلاك السلع والخدمات، وهذا بدوره يؤثر على آفاق قطاع الأعمال وعلى الاقتصادات.

ومن المتوقع أن يزداد عدد العمال الواقعين في الفقر زيادة كبيرة أيضاً، لأن "الضغط على الدخل بسبب تراجع النشاط الاقتصادي ستترك أثراً مدمراً على العمال الذين يعيشون على خط الفقر أو تحته". وتقدر منظمة العمل الدولية أن ما بين ٨,٨ مليون و٣٥ مليون شخص إضافي من العمال في العالم سيعيشون في فقر، مقارنة بالتقدير الأصلي لعام ٢٠٢٠ (وهو ١٤ مليوناً في جميع أنحاء العالم).

سياسات مواجهة سريعة ومنسقة

يقول غاي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولية: "هذه ليست مجرد أزمة صحية عالمية فحسب، بل أيضاً أزمة سوق عمل وأزمة اقتصادية كبرى لها أثر هائل على البشر". ويضيف: "في عام ٢٠٠٨، وقف العالم جبهة موحدة لمعالجة عواقب الأزمة المالية العالمية، وتم تجنب الأسوأ. ونحن اليوم بحاجة إلى هذا النوع من القيادة والعزيمة."

وتحذر دراسة منظمة العمل الدولية من أن بعض الفئات ستتأثر بأزمة الوظائف أكثر بكثير من فئات أخرى، مما يفاقم عدم المساواة. ومن هذه الفئات العاملون في وظائف أقل حماية وأدنى أجراً، ولا سيما الشباب والعمالين الأكبر سناً. والنساء والمهاجرون أيضاً. فهاتان الفئتان مهددتان بسبب ضعف الحماية والحقوق الاجتماعية، وبسبب زيادة النساء بنسب كبيرة في الوظائف متدنية الأجر وفي القطاعات المتضررة.



"في أوقات الأزمات كالأزمة الحالية، لدينا أداتان رئيسيتان تساعدان في تخفيف الضرر واستعادة ثقة الناس :

أولاً: يعتبر الحوار الاجتماعي، والمشاركة مع العمال وأصحاب العمل وممثلهم، أمراً مهماً جداً لبناء ثقة الجمهور ودعم التدابير التي نحتاجها للتغلب على هذه الأزمة.

ثانياً، توفر معايير العمل الدولية أساساً مجرباً وموثوقاً للسياسات التي تركز على التعافي من الأزمة بشكل مستدام ومنصف."

ويختتم رايدر بقوله: "ينبغي فعل كل شيء لتقليل الأضرار التي تلحق بالناس في هذا الوقت العصيب³."

مصدر تمويل هذه الحماية والدعم للعمال غير المنتظمة

تظل إشكالية مصادر تمويل هذا الدعم هي أكبر الإشكاليات لكن يمكن توفير مصادر تمويل من خلال زيادة الشريحة الضريبية الأعلى من ضريبة الدخل من ٢٢,٥٪ إلى ٢٥٪. فذلك سيوفر مليارات الجنيهات لتمويل الأعباء الجديدة على الموازنة، وكذلك و إذا وضعنا معايير صارمة لضريبة المهن الحرة ستجني الخزانة العامة مليارات الدولارات وليس ٣ مليار كما يحدث الآن.

وكذلك يمكن تمويلها من خلال انشاء صندوق تعويضات للعمال غير المنتظمة

فقد تقدم النائب محمد وهب الله، الأمين العام لاتحاد عمال مصر وعضو لجنة القوي العاملة بمجلس النواب، باقتراح برلماني لإنشاء صندوق تعويضات للعمال غير المنتظمة نتيجة تضرر عملهم خلال أزمة فيروس كورونا .

ويتمثل الاقتراح في تشكيل صندوق دعم العمال غير المنتظمة وأن تضم وزير القوي العاملة ووزيرة التخطيط بصفتهما رئيس المجلس الأعلى للأجور واتحاد الصناعات والاتحاد العام للغرف التجارية، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، اتحادات النقابات المهنية، ووزارة التضامن الاجتماعي والمالية لتكون مهمه هذه المجموعة وضع قواعد تعويض هذه العمال عن التضرر بالعمل وبحث طرق تمويله .

³ - https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_738781/lang--ar/index.htm

صندوق لحماية وتشغيل العمالة غير المنتظمة

ينص مقترح مشروع قانون العمل على انشاء صندوق لحماية وتشغيل العمالة غير المنتظمة لتوفير مظلة حماية دائمة وفاعلة وهو ما لا بد من الاسراع في تشكيكه حتى قبل ان يتم سن القانون في هذه الظروف الاستثنائية وقد جاء مقترح انشاء الصندوق كالآتي :- تنص مادة (٣٢) من مشروع القانون على أن:

ينشأ صندوق لحماية وتشغيل العمالة غير المنتظمة، تكون له الشخصية الاعتبارية العامة، ويتبع الوزير المختص، ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتشكيل مجلس إدارة الصندوق برئاسة الوزير المختص، يحدد اختصاصاته، ونظام العمل به، والمعاملة المالية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة، كما يحدد فروعها في المحافظات، ولائحة نظامه الأساسي والرسوم المقررة ونظام تحصيلها من صاحب العمل الذي يستخدم العمالة غير المنتظمة بما لا يقل عن ١٪ ولا يزيد على ٣٪ مما تمثله الأجور من الأعمال المنفذة، ويصدر الوزير المختص بالتشاور مع الوزير المعنى بالتأمينات الاجتماعية ومنظمات العمال وأصحاب الأعمال المعنية قرارًا باللائحة المالية والإدارية للصندوق متضمنة القواعد المنظمة لتشغيل العمالة غير المنتظمة والخدمات المقدمة إليها وشروط الانتفاع بها، واشتراطات السلامة والصحة المهنية، والانتقال والإعاشة الواجب اتخاذها بشأنهم، وموارد الصندوق الأخرى، وأوجه إنفاقها، وإجراءات التصرف فيها وفقا لأحكام القانون.

إشكالية اثبات علاقة العمل الموسمي وغير المنظم

صرح محمد سعفان، وزير القوى العاملة، إن هناك ٥٠٠ ألف عامل غير منظم قاموا بالتسجيل من جميع المحافظات عبر المنظومة الإلكترونية على موقع الوزارة. وأوضح "سعفان" أنه يجري حاليا تدقيق بيانات العمالة التي تقوم بـ التسجيل أولاً بأول، تمهيدا للنظر في رعاية هذه الفئة لرفع العبء عن كاهلهم في ضوء الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، وما تعانيه العمالة غير المنتظمة، وفي إطار خطة الدولة الشاملة لحماية هذه الفئة من أي تداعيات لفيروس كورونا المستجد "كوفيد-١٩".



وأوضح "سعفان" أن الوزارة لديها قاعدة بيانات في مختلف محافظات الجمهورية عن العمالة غير المنتظمة، وسيتم صرف ٥٠٠ جنيهة منحة استثنائية للعمالة غير المنتظمة وتم توجيه الكشوف إلى مكاتب البريد لصرفها.

وناشد وزير القوى العاملة على ضرورة قيام العمالة غير المنتظمة بالإسراع بتسجيل أنفسهم باعتبار أن تسجيل بيانات هذه الفئة هو الأساس لصرف المنحة الاستثنائية، وذلك من خلال الموقع الإلكتروني للوزارة أو يمكن الإرسال رسالة لرقم "واتس أب" ٠١٢١٢٢٠١٣٠٣ المخصص لتسجيل بيانات العمالة غير المنتظمة

ولكن تظل اشكالية ان عدد كبير من الفقراء من العمالة غير المنتظمة وخاصة العاملين بأجر قد لا يملكون حاسبات الكترونية او أجهزة اتصال حديثة لكي يدخلوا للموقع ويسجلوا أنفسهم , ويجب ان تضع وزارة القوى العاملة ذلك في الحسبان

كما ان مبلغ ال ٥٠٠ جنيهة لا يعد مساعدة فعليه لمن يحصل عليها، في ظل الأعباء المتراكمة على المواطن المصري خلال السنوات الماضية، بسبب الارتفاعات المغالى فيها للأسعار، كما انها لا يتناسب مع حجم الاضرار التي لحقت وستلحق بالعمالة غير المنتظمة نتيجة للتوقف الجزئي للأنشطة التجارية والاقتصادية، وربما تؤول الظروف إلى التوقف الكلى، فلا يكون أمام هؤلاء إلا محاولة التهرب من تطبيق إجراءات الحظر، مما يزيد من معدل اصابتهم بالفيروس وربما انتشاره في المجتمع بكامله.

دور وزارة التضامن الاجتماعي

في ٢١ مارس قالت الدكتورة نيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي، إن الوزارة اتخذت إجراءات مكثفة فيما يخص برامج الحماية الاجتماعية، ، والوزارة أضافت ٢٧٣ ألف أسرة لمستفيدي برنامج تكافل وكرامة هذا العام، وستتم إضافة ١٠٠ ألف أسرة أخرى خلال الفترة المقبلة.

٤ - ٢١ مارس ٢٠٢٠ خلال مداخلة هاتفية مع برنامج «بالورقة والقلم» على فضائية «TEN»



وتابعت أن وزارة القوى العاملة لديها قاعدة بيانات للعمال غير المنتظمة المسجلة لدى مديريات القوى العاملة، مثل الصيادين وعمال المقاولات، وهناك عمالة غير منتظمة غير مسجلة، مثل العاملين بالكافيهات والمقاهي وماسح الأحذية، ولابد أن يتواصل العامل الذي يريد تسجيله مع الوزارة لبحث حالته وتسجيل بياناته بقاعدة بيانات العمال غير المنتظمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية لهذه العمالة خلال الفترة الحالية.

وأوضحت أن وزارة القوى العاملة لديها موقع لتسجيل العمال غير المنتظمة بالمقاولات، وتم التنسيق معًا والاتفاق على توسعة الموقع ليشمل كل العمال غير المنتظمة، وسيتم الإعلان عن هذا الموقع غدًا.

دور المجتمع المدني

كانت مؤسسات المجتمع المدني هي الاسرع استجابة لمتطلبات وظروف العمالة غير المنتظمة في وقت الازمة فقد ظهرت العديد من المبادرات الهامة والسريعة والناجزة في توفير الدعم لأسرة العمالة غير المنتظمة ، هذه الجهود التي لابد ان يتم التنسيق فيما بينها وفيما بينها وبين مؤسسات الدولة ، ومن هذه الجهود الاتي :-

١- بنك الطعام

أطلق بنك الطعام المصري حملة "دعم العمالة اليومية مسؤولة" إبتداءً من ٢٢ مارس و التي سيتم من خلالها توزيع ٥٠٠ ألف كرتونة طعام كدعم غذائي نتيجة الاثار الاقتصادية لفيروس كورونا والتي أثرت بشكل مباشر على الكثير من فئات المجتمع وبصفة خاصة العمالة اليومية.

و يتعاون بنك الطعام المصري مع ٤٣٦٥ مؤسسة خيرية في كل محافظات مصر وبالتالي فلديهم قاعدة بيانات خاصة تضم ٦٥٠ الف أسرة مستحقة منها من لا يستطيعون العمل بالإضافة الي نسبة كبيرة من الأرزقية والعمالة اليومية. نظرا للظروف الصعبة فنقوم حاليا بإضافة أعداد من قوائم الانتظار في الجمعيات والتي تضم العمالة اليومية كما يقوموا بإضافة الحالات التي تطلب المساعدة من البنك بشكل مباشر و التي تستوفي شروط البحث و التصنيف لدينا.



ويتم التوزيع من خلال الجمعيات الشريكة للبنك في جميع محافظات مصر علي الحالات المسجلة في قاعدة بيانات بنك الطعام المصري والحالات المستجدة.

٢- جمعية رسالة

أطلقت جمعية رسالة مبادرة «تحدي الخير» ضد كورونا، لمساعدة الطبقات الأكثر احتياجا من عمال اليومية والحرف اليدوية التي ستتأثر بشدة بانقطاع أعمالها، وتستهدف الجمعية في المرحلة الأولى من المبادرة جمع تبرعات لتغطية الاحتياجات الأساسية (المالية والغذائية) لـ ١٠٠ ألف أسرة لمدة شهر بمتوسط ٥٠٠ جنيها للأسرة الواحدة. وخصصت الجمعية حساب لتلقي التبرعات والتبرع من خلال خدمة فوري والمحافظ البنية الإلكترونية وماكينات الصراف الآلي والموقع الإلكتروني الخاص بالجمعية. وتعطي الجمعية الأولوية في تلقي التبرعات للأسر التي تكفلها المرأة المعيلة التي تعمل لتأمين دخل لأسرتها، وأصحاب الأمراض المزمنة والأسر التي يعولها عمال اليومية والحرف اليدوية. يذكر أن «رسالة» تكفلت بـ ٤ آلاف أسرة، بمشاركة مجموعة من مشاهير الفن والكورة ورجال الاعمال .

٣- صندوق تحيا مصر

صندوق تحيا مصر لديه حساب لمواجهة الأزمات والكوارث وتم تخصيص رقم الحساب في كافة البنوك المصرية على حساب ٠٣٧٠٣٧ ، أو إرسال رسالة عبر الهاتف المحمول إلى رقم ٣٧٠٣٧ يتم التبرع بذلك بـ ٥ جنيهات أو إرسال رسالة نصية عن طريق الهاتف المحمول أيضا إلى رقم ١٣٣٣ يتم التبرع بذلك بجنيه واحد. وهذه التبرعات ستخصص للأسرة المتضررة في فيروس كورونا

توصيات

- سرعة انشاء وتطوير وتحديث قاعدة بيانات للعمال غير المنتظمة المسجلة لدى مديريات القوى العاملة.
- انشاء صندوق لحماية وتشغيل العمال غير المنتظمة لتوفير مظلة حماية دائمة وتوفير التمويل اللازم له .



- على الدولة ممثله في مجلس الوزراء ووزارة القوى العاملة ووزارة المالية في الاجتماع مع ممثلي العمالة غير المنتظمة من المنظمات النقابية ليخرج القرار منصفاً للعاملين بقطاع مهم وكبير هو قطاع العمالة غير المنتظمة مراعيًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية.
- ضرورة أن تقوم الدولة بتعويض العمالة غير المنتظمة بصرف مبلغ شهري لا يقل عن الحد الأدنى للأجور – لحين إنتهاء الأزمة .
- سرعة صرف إعانات من صندوق طوارئ العمال، طبقاً للقانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية، للعمال الذين تم تخفيض رواتبهم بسبب توقف العمل منعا لإنتشار الفيروس لحين انتهاء فتره المنع من العمل.
- تبني سياسة مالية توسعية تجاه الأفراد على غرار ما فعلته عدة دول أخرى تشمل التوسع في المنح الاستثنائية للعمالة غير المنتظمة ، وتقديم إعانات البطالة لمن يفقدون وظائفهم بسبب الأزمة،
- البدء في إجراءات استثنائية لتمكين أفراد جدد من العمالة غير المنتظمة من الحصول على وثيقة "أمان" ، التي توفر حماية تأمينية للعمالة غير المنتظمة، كما تتيح الاستفادة من المنحة الاستثنائية التي أعلنتها وزارة القوى العاملة مؤخرًا، من خلال تسهيل الاشتراك عن طريق مكاتب البريد، مع الالتزام بإجراءات التباعد الاجتماعي والتعقيم والتطهير، وإتاحتها على الإنترنت بشكل مواز، والإعلان عنها بصورة مكثفة على التليفزيون والراديو. كما يجب توفير إعانات البطالة لمن يفقدون وظائفهم بسبب الإجراءات الاحترازية، مع ضمان عدم تسريح العمالة في حال طالت الأزمة الحالية.
- التوقف عن تحصيل التأمينات والضرائب وفواتير الكهرباء والمياه والغاز من شرائح الدخل الدنيا والمتوسطة وتشمل التوقف عن تحصيل التأمينات والضرائب من شرائح الدخل الثانية حتى الرابعة وأن تستثنى الشريحة الخامسة من القرار.



- اقرار زيادة استثنائية في مخصصات الدعم النقدي من خلال معاش الضمان الاجتماعي ومعاش تكافل لمواجهة الأزمة التي تضغط بشكل كبير على الفئات الأكثر فقرًا. معاش الضمان الاجتماعي ومعاشات تكافل وكرامة يستفيد منها حوالي ٣.٢ مليون أسرة بحسب تقديرات ٢٠١٨/٢٠١٩ بقيمة إجمالية حوالي ١٧.٧ مليار جنيه.
- اقرار زيادة استثنائية في مخصصات الدعم العيني على البطاقات التموينية ويذكر أن عدد البطاقات التموينية يبلغ ٢٢ مليون بطاقة يستفيد منها نحو ٧١ مليون مواطن يستفيدون من دعم الخبز و٦٤ مليوناً و٤٠٠ ألف يستفيدون من السلع التموينية الأخرى في الدعم الحكومي البالغ ٨٩ مليار جنيه في الموازنة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠، وما يميزه أنه يمكن خلاله الوصول بسهولة إلى الفئات الأشد احتياجًا إلى الدعم الاستثنائي خلال هذه الفترة، والتي تستطيع هي الأخرى الحصول بسهولة على تلك المخصصات من خلال البطاقات الذكية وصرفها في المجمعات الاستهلاكية والمنافذ المتعاقدة مع الحكومة. ويحصل الفرد الواحد المقيد على البطاقة التموينية على سلع غذائية وغير غذائية بقيمة ٥٠ جنيهًا كل شهر لأول ٤ أفراد، وبقيمة ٢٥ جنيهًا لباقي الأفراد المقيدين على البطاقة، بالإضافة إلى شراء ١٥٠ رغيف خبز مدعم شهريًا بسعر ٥ قروش للرغيف الواحد
- وقف أي إجراءات إخلاء من المنازل لأي سبب حتى تنتهي الأزمة، ووقف تحرير محاضر الامتناع عن دفع الإيجار، من أجل حماية المواطنين وبالأخص أصحاب الدخول الدنيا، وكذلك أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والعاملين بها خلال الأزمة الحالية، وبالأخص هؤلاء الذين لا يتعاملون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ولا يغطيهم القانون.
- مساندة المستفيدين من الإسكان الاجتماعي في سداد أقساطهم ومساندة الأكثر عرضة للتأثر بالأزمة من أصحاب الإيجارات الجديدة.
- تضافر جهود مؤسسات المجتمع المدني وتنسيق العمل بينهم لتوفير مظلة حماية متكاملة للفئات المتضررة من العمالة غير المنتظمة بسبب الوباء ووضع خريطة وقاعدة بيانات للمستفيدين لضمان وصول الدعم لمستحقه .